

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵏ
ⵏⵓⵔⵓⵏ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ



المملكة المغربية
وزارة التضامن والإعماج الاجتماعي
والأسرة

السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2025-2015

حصيلة البرنامج الوطني التنفيذي 2020-2015

بدعم من اليونيسيف



الإطار المرجعي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2015-2025



الإطار المرجعي الوطني

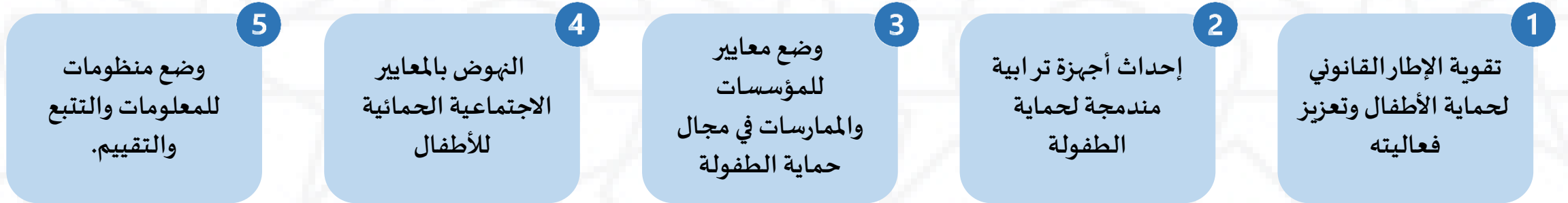
- توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الطفل وحمايتها
- الدستور المغربي – 2011، لا سيما الفصل 32 والفصل 34
- القوانين المؤطرة لحماية الطفولة

الإطار المرجعي الدولي

- اتفاقية حقوق الطفل (وبروتوكولاتها الأول والثاني)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال
- أهداف التنمية المستدامة

السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب (2015-2025)

- تنبني على مكتسبات ودروس تجربة المغرب في النهوض بحقوق الطفل منذ التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل (1993) وعلى نتائج تقييم الخطة الوطنية للطفولة
- تعتمد مقارنة نسقية قائمة على مفهوم المنظومة المندمجة
- تتمحور حول خمسة أهداف استراتيجية :



- وتنفذ على مرحلتين :



منهجية تحليل حصيلة البرنامج الوطني التنفيذي الأول
للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب



تحليل حصيلة البرنامج الوطني التنفيذي الأول للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

المنهجية

مقاربة تشاركية دامجة

الاستجابة لبعده النوع وأخذ كل فئات
الأطفال بعين الاعتبار دون تمييز

مشاركة وتفاعل كل المتدخلين بمن فيهم
الفاعلون العموميون وجمعيات المجتمع
المدني والأطفال



خلاصات التحليل التشاركي لحصيلة البرنامج الوطني التنفيذي الأول للسياسة
العمومية المندمجة لحماية الطفولة (2015-2020)



1. تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال

أهم الانجازات

تشريعات جديدة تعزز الاطار القانوني لوقاية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال والاستغلال

- القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وبالنهوض بها
- القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية
- القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
- القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية
- القانون المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
- القانون المتعلق بالصحافة والنشر
- القانون المتعلق بالعلامات المميزة لمنتجات الصناعة التقليدية
- القانون المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين
- قانون قاضي بتغيير القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي

1. تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال

أهم الانجازات

تشريعات جديدة تعزز الاطار القانوني لحماية الأطفال

- القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية
- القانون المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين
- القانون المتعلق بالإتجار بالبشر
- القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء
- القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

2. إحداء أجهزة ترابية مندمجة لحماية الأطفال

أهم الانجازات

- إصدار قرارات عاملية بإنشاء اللجن الإقللمية لحماية الأطفال في 81 إقللما وعمالة
- إحداء مراكز مواكبة حماية الطفولة في 83 من عمالات وأقاللما المملكة
- إحداء وحدات حماية الطفولة في 43 من عمالات وأقاللما المملكة
- تعملم إنشاء لجن التنسيق الجهوية والمحلللة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف
- تعملم إنشاء خللايا التكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف في محاكم المملكة
- تعملم إنشاء وحدات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمؤسسات الاستشفائية
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المتدخللن في حماية الطفولة
- إنجاز تشللص لهياكل وخدمات حماية الطفولة وإطلاق مسار إعداد خطط عمل إقللمية ببعض أقاللما



2. إحداء أجهزة ترابية مندمجة لحماية الأطفال

التحديات

قدرة محدودة لمنظومات حماية الأطفال على رصد الأطفال المحتاجين إلى تدخل وقائي وعلى الوصول إليهم وتوفير وقاية فعالة تحول دون انتقالهم من وضعيات الخطر المهدد إلى وضعيات ضحايا العنف أو الإساءة أو الإهمال أو الاستغلال

قدرة محدودة لمنظومات حماية الأطفال على رصد الأطفال ضحايا العنف أو الإساءة أو الإهمال أو الاستغلال والوصول إليهم والتكفل بهم تكفلا حمائيا مندمجا وفعالا

قلة البنيات والخدمات وضعف اندماجها وتكاملها

ضعف الموارد البشرية والمالية المرصودة لحماية الأطفال

ضعف التنسيق بين المتدخلين وبين الخدمات في حماية الأطفال



3. وضع معايير لبنيات وممارسات حماية الأطفال

أهم الانجازات

- القانون رقم 15-65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الذي يحدد معايير وطنية دنيا لمؤسسات الرعاية التي تتكفل بالأطفال
- القانون 18-45 الذي ينظم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين
- مساطر إجراءات عمل للتكفل الحمائي بعدة فئات (التكفل بالأطفال المهاجرين غير المرفقين، الاتجار في الأطفال،.....)
- تعزيز التكوين الأساسي في العمل الاجتماعي من خلال إعادة تنظيم وتطوير المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة والرفع من طاقته الاستيعابية وتعزيز تقنيات وبيداغوجية التدريس والتأهيل عن بعد به.
- إنجاز برامج تكوينية لفائدة مختلف فئات المهنيين العاملين مع الأطفال
- إنشاء مسالك جامعية للتكوين في ميدان العمل الاجتماعي



3. وضع معايير لبنيات وممارسات حماية الأطفال

التحديات

سيادة التكفل المؤسسي في تفكير المتدخلين في حماية الأطفال وفي ممارستهم سواء تعلق الأمر بالأطفال ضحايا العنف والإساءة والإهمال والاستغلال أو بالأطفال في نزاع مع القانون في غياب بدائل للتكفل المؤسسي

تطبيق محدود للمعايير الدنيا للتكفل المؤسسي بالأطفال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفي مراكز حماية الأطفال وفي مراكز الحرمان من الحرية التي يودع بها أطفال

نقص في الموارد البشرية المختصة في حماية الطفولة بكل فئاتها في كل أنواع المؤسسات المتدخلة في حماية الطفولة

نقص في عدد مهنيي الصحة النفسية المختصين في الطفولة المتدخلين في مدار الحماية

نقص في التكوين الأساسي والتكوين المستمر للمهنيين العاملين في حماية الأطفال



4. النهوض بالمعايير الاجتماعية الحامية للأطفال

أهم الإنجازات

توسع نسبي لممارسات مشاركة الأطفال و انتظامها

- لدى المرصد الوطني لحقوق الطفل
- في مراكز حماية الطفولة
- في مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز استقبال الأطفال من طرف الجمعيات
- في المؤسسات السجنية التي تأوي أطفالا محرومين من الحرية

برامج و أنشطة تحسيسية بحقوق الطفل لفائدة المهنيين المتدخلين في حماية الأطفال

- نساء ورجال القضاء
- مفتشي اشغل
- نساء ورجال الشرطة
- الفاعلين الجمعويين
- في المؤسسات التعليمية



4. النهوض بالمعايير الاجتماعية الحامية للأطفال

التحديات

قبول اجتماعي واسع وعدم نبذ للعنف والإساءة والإهمال والاستغلال تجاه الأطفال

العنف اللفظي والجسدي الممارس من طرف المرين (آباء أو مدرسين أو مرين في مؤسسات تكفل بالأطفال)

تشغيل الأطفال

زواج الأطفال

قبول اجتماعي واسع وعدم نبذ للتمييز تجاه فئات الأطفال الأكثر هشاشة

الفتاة

الطفل المفقود للسند
الأسري

الطفل في وضعية إعاقة

الطفل في وضعية الشارع

الطفل المهاجر غير المرفق

تشبع محدود للمهنيين المشتغلين مع الأطفال بما في ذلك في الحماية بثقافة حقوق الطفل وبالنظرة إلى الطفل من زاوية

حقوقية باعتباره أولاً صاحب حق **Un sujet de droit**



5. وضع منظومات للمعلومات والتتبع والتقييم

أهم الانجازات

منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية معدة من طرف وزارة التضامن بمشاركة الفاعلين المتدخلين في حماية الأطفال

توفر منظومة معلومات خاصة بكل متدخل من المتدخلين الأساسيين في حماية الأطفال ؛

ازدياد كم ونوع المعطيات المنتجة والمنشورة للعموم حول العنف تجاه الأطفال، حول ضحاياه وحول حماية الأطفال:

- بحث المندوبية السامية للتخطيط حول العنف تجاه الفتيات ضمن دراستها للعنف تجاه النساء،
- المعطيات الإحصائية حول تشغيل الأطفال التي تعدها وزارة الادماج الاقتصادي والمندوبية السامية للتخطيط سنويا
- المعطيات التي تنشرها رئاسة النيابة العامة سنويا حول مختلف فئات الأطفال في تماس مع الفانون

وضع آلية وطنية للتتبع المستقل لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان



5. وضع منظومات للمعلومات والتتبع والتقييم

التحديات

عدم توفر منظومة تتبع وتقييم لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

عدم تفعيل منظومة المعلومات المعدة لتتبع وتقييم الحالات الفردية التي تلج المنظومة الترابية للحماية

عدم اندماج منظومات المعلومات لتتبع الحالات الموجودة لدى الفاعلين بعضها مع بعض

عدم توفر بحث وطني شامل ومنتظم حول العنف تجاه الأطفال يوفر قاعدة معطيات ومؤشرات يستند إليها تتبع وتقييم تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة



حكمة وتنسيق حماية الأطفال

أهم الانجازات

على المستوى الوطني

- لجنة وزارية توفر قيادة سياسية من مستوى رفيع لسياسة حماية الطفولة
- لجنة تقنية توفر أجراً ملموسة للمقاربة متعددة القطاعات وبين قطاعية لسياسة حماية الطفولة

على المستوى الترابي:

- لجن إقليمية لحماية الطفولة تم أحدثها أو هي بصدد الإحداث، تضم الأطراف المتدخلة ترابيا في حماية الطفولة تحت إشراف السادة العمال
- لجن جهوية ومحلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف تنسق تدخل الحماية القضائية مع تدخلات باقي الفاعلين الترابيين في حماية الأطفال
- بروتوكول ترابي للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة يحدد خدمات حماية الأطفال على المستوى الترابي ومسؤوليات توفيرها وآليات الاضطلاع بها والتنسيق فيما بينها

التحديات

على المستوى الوطني

- الحاجة إلى ضمان اجتماعات منتظمة للجنة التقنية
- الحاجة إلى ضمان تكامل السياسات القطاعية والسياسات الوطنية مع السياسات الترابية في تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب

على المستوى الترابي:

- الحاجة إلى تفعيل البروتوكول الترابي لحماية الأطفال في وضعية هشاشة وتوفير الوسائل اللازمة لذلك
- الحاجة إلى تنسيق تدخلات وموارد السياسات العمومية القطاعية لتوفير خدمات وقاية فعالة
- الحاجة إلى توسيع تكوين اللجنة الإقليمية لحماية الأطفال ليشمل المنتخبين والمجتمع المدني والقطاع الخاص

موارد حماية الأطفال

أهم الإنجازات

ارتفاع نسبي إجمالي في الموارد المالية المخصصة لحماية الأطفال، سواء تلك التي تصرف لدعم الجمعيات أو تلك التي تصرف مباشرة من طرف الفاعلين العموميين؛

ارتفاع نسبي في عدد المهنيين المتدخلين في حماية الأطفال، خصوصا العاملات والعمال الاجتماعيين

توسيع نسبي للبنيات التحتية والتجهيزات المستعملة في حماية الأطفال

موارد حماية الأطفال

التحديات

غياب مؤشرات حول حماية الطفولة في ميزانيات القطاعات

غياب تشخيص دقيق للتكلفة المالية لحماية الطفولة

محدودية الموارد المالية المرصودة لحماية الطفولة مقارنة مع الحاجيات

محدودية الموارد البشرية المتخصصة الكافية لدى مختلف المتدخلين في حماية الطفولة

محدودية البنيات التحتية لحماية الطفولة



خلاصات تحليل حصيلة البرنامج الوطني التنفيذي الأول

مكتسبات هامة تتمثل بالخصوص في :

- تعزيز الإطار التشريعي لحماية الأطفال وتجريم العنف تجاه الأطفال وتحديد معايير وطنية دنيا لحماية الأطفال
- تعزيز آليات حكامه وتنسيق تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة وطنيا وترابيا
- تعزيز الموارد البشرية المتدخلة في حماية الأطفال
- توفير أدوات بيداغوجية لأجراء وتنظيم تدخلات حماية الأطفال
- تعزيز بنيات الحماية ومواردها البشرية

لكن هذه المكتسبات لم تؤد بعد إلى :

- منظومة مندمجة توفر حماية فعلية للأطفال المحتاجين للحماية
- تصل للأطفال المهددين بالعنف وتوفر لهم وقاية فعالة
- تصل للأطفال الذين تعرضوا للعنف وتوفر لهم تكفلا يعيد لهم طفولتهم ويدمجهم في حياة المجتمع الطبيعية